

## • النوع الخامس عشر :

### معرفة الاعتبار ، والمتابعات ، والشواهد

هذه أمورٌ يتعرفون بها حال الحديث .

(النوع الخامس عشر : معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد .

هذه أمورٌ يتداولها أهل الحديث (يتعرفون بها حال الحديث) ينظرون هل تفرد به راويه أو لا ؟ وهل هو معروف أو لا ؟

فلا اعتبار أن تأتي<sup>(١)</sup> إلى حديث لبعض الرواة ، فتعتبره<sup>(٢)</sup> بروايات غيره من الرواة بسبر<sup>(٣)</sup> طرق الحديث ، لتعرف<sup>(٤)</sup> هل شاركه<sup>(٥)</sup> في ذلك الحديث راوٍ غيره فرواه عن شيخه أو لا ؟ فإن لم يكن فتنظر<sup>(٦)</sup> : هل تابع

= كما قال فيه أبو حاتم : لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم .  
وفي «تلخيص المستدرک» (٣١٦/١ - ٣١٧) قال : «هذا حديث منكرٌ شاذ ، أخاف لا يكون موضوعاً ، وقد حيرني - والله - جودة سنده» .  
وقال في «سير الأعلام» (٢١٨/٩ - ٢١٩) :

«هذا عندي موضوع ، والسلام ، ولعل الآفة دخلت على سليمان ابن بنت شرحبيل فيه ، فإنه منكر الحديث ، وإن كان حافظاً . . . وإنما هذا الحديث يرويه هشام بن عمار ، عن محمد بن إبراهيم القرشي ، عن أبي صالح ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، ومحمد هذا ليس بثقة ، وشيخه لا يدرى من هو» .

(١) في «م» : «يأتي» . (٢) في «ص» : «فيعتبرونه» .

(٣) في «م» : «بسبب» . (٤) في «ص» : «ليعرف» .

(٥) في «ص» : «يشاركه» . (٦) في «ص» : «فينظر» .



أحدُ شيخِ شيخه فرواه عَمَّن رَوَى عنه؟ وهكذا<sup>(١)</sup> إلى آخرِ الإسناد؛ وذلك المتابعة، فإن لم يكن فتنظر<sup>(٢)</sup> : هل أتى بمعناه حديثٌ آخرُ؛ وهو الشاهدُ؟ فإن لم يكن، فالحديثُ فردٌ، فليس الاعتبارُ قَسِيمًا للمُتابع والشاهد، بل هو هيئةُ التوصلِ إليهما.

\*\*\*

فَمِثَالُ الْاِعْتِبَارِ : أَنْ يَرْوِيَ حَمَادٌ - مَثَلًا - حَدِيثًا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَيُنْظَرُ - : هَلْ رَوَاهُ ثِقَّةٌ غَيْرُ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَغَيْرُ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَإِلَّا فَصَحَابِيُّ غَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَيُّ ذَلِكَ وَجِدَ عِلْمٌ أَنَّ لَهُ أَضْلًا يَرْجِعُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَلَا .

(فَمِثَالُ الْاِعْتِبَارِ : أَنْ يَرْوِيَ حَمَادٌ) بَنُ سَلَمَةَ (مَثَلًا حَدِيثًا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ فَيُنْظَرُ : هَلْ رَوَاهُ ثِقَّةٌ غَيْرُ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ) ثِقَّةٌ غَيْرُهُ (فَغَيْرُ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَإِلَّا) أَي : وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ ثِقَّةٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرِهِ (فَصَحَابِيُّ غَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَيُّ ذَلِكَ وَجِدَ عِلْمٌ) بِهِ (أَنَّ لَهُ

(١) في «م» : «وكذا» .

(٢) في «ص» : «فينظر» .



أَصْلًا يَرْجَعُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا ) أَي وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ( فَلَا ) أَصْلَ لَهُ <sup>(١)</sup> .

كالحديث الذي رواه الترمذي <sup>(٢)</sup> مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ

(١) أصل هذا الكلام للإمام ابن حبان البستي ، فرأيت أن أثبت هنا نص كلامه ؛ فإنه أوضح وأبين ، وقد شرحته في « شرح لغة المحدث » ( ص ٢٩١ - ٢٩٤ ) ، فليرجع إليه من شاء .

قال ابن حبان في « مقدمة الصحيح » ( ١ / ١٤٣ - ١٤٤ . إحصان ) :

« وَإِنِّي أُمَثِّلُ لِلْإِعْتِبَارِ مِثَالًا يَسْتَدْرِكُ بِهِ مَا وَرَاءَهُ .

وَكَأَنَّا جِئْنَا إِلَى حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ ، فَرَأَيْنَاهُ رَوَى خَبْرًا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، لَمْ نَجِدْ ذَلِكَ الْخَبَرَ عِنْدَ غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ أَيُّوبَ .

فَالَّذِي يُلْزِمُنَا فِيهِ التَّوَقُّفُ عَنْ جَرِّهِ ، وَالْإِعْتِبَارُ بِمَا رَوَى غَيْرُهُ مِنْ أَقْرَانِهِ :

فَيَجِبُ أَنْ نَبْدَأَ ، فَنَنْظُرَ هَذَا الْخَبَرَ : هَلْ رَوَاهُ أَصْحَابُ حَمَادٍ عَنْهُ ، أَوْ رَجُلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَحْدَهُ ؟ فَإِنْ وَجَدَ أَصْحَابُهُ قَدْ رَوَوْهُ ، عَلِمَ أَنْ هَذَا قَدْ حَدَّثَ بِهِ حَمَادٌ ، وَإِنْ وَجَدَ ذَلِكَ مِنْ رَوَايَةٍ ضَعِيفٍ عَنْهُ ، أُلْزِقَ ذَلِكَ بِذَلِكَ الرَّاوي دُونَهُ .

فَمَتَى صَحَّ أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَيُّوبَ مَا لَمْ يَتَابِعْ عَلَيْهِ يَجِبُ أَنْ يُتَوَقَّفَ فِيهِ ، وَلَا يُلْزَقَ بِهِ الْوَهْنُ .

بَلْ يَنْظُرُ : هَلْ رَوَى أَحَدٌ هَذَا الْخَبَرَ مِنَ الثَّقَاتِ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ غَيْرِ أَيُّوبَ ، فَإِنْ وَجَدَ ذَلِكَ ، عَلِمَ أَنَّ الْخَبَرَ لَهُ أَصْلٌ يَرْجَعُ إِلَيْهِ .

وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَا وَصَفْنَا ، نَظَرَ حَيْثُذِ : هَلْ رَوَى أَحَدٌ هَذَا الْخَبَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرِ ابْنِ سِيرِينَ مِنَ الثَّقَاتِ ، فَإِنْ وَجَدَ ذَلِكَ ، عَلِمَ أَنَّ الْخَبَرَ لَهُ أَصْلٌ .

وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَا قُلْنَا ، نُظِرَ : هَلْ رَوَى أَحَدٌ هَذَا الْخَبَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؟ فَإِنْ وَجَدَ ذَلِكَ ، صَحَّ أَنَّ الْخَبَرَ لَهُ أَصْلٌ .

وَمَتَى عَدِمَ ذَلِكَ ، وَالْخَبَرُ نَفْسُهُ يَخَالِفُ الْأَصُولَ الثَّلَاثَةَ ، عَلِمَ أَنَّ الْخَبَرَ مَوْضُوعٌ لَا شَكَّ فِيهِ ، وَأَنْ نَاقِلَهُ الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ هُوَ الَّذِي وَضَعَهُ . هَذَا حَكْمُ الْإِعْتِبَارِ بَيْنَ النِّقْلَةِ فِي الرِّوَايَاتِ .

(٢) « الجامع » ( ١٩٩٧ ) .



أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة - أراه رَفَعَهُ : « أَحَبُّ حَبِيبِكَ هَوْنًا مَا » - الحديث .

قال الترمذي : غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه .  
أي : من وجه يثبت ، وإلا فقد رواه الحسن بن دينار عن ابن سيرين<sup>(١)</sup> ، والحسن متروك الحديث ، لا يصلح للمتابعات .

\* \* \*

والمُتَابَعَةُ : أن يرويه عن أيوب غير حماد وهي المُتَابَعَةُ التَّامَّةُ ، أو عن ابن سيرين غير أيوب ، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين ، أو عن النبي ﷺ صحابي آخر - فكلُّ هذا يُسمَّى مُتَابَعَةً ، وتَقْصُرُ عن الأولى بحسب بُعْدِهَا مِنْهَا ، وتُسمَّى المُتَابَعَةُ شَاهِدًا .  
والشَّاهِدُ : أن يروى حديث آخر بِمَعْنَاهُ ، ولا يُسمَّى هذا مُتَابَعَةً .

(والمُتَابَعَةُ : أن يرويه عن أيوب غير حماد ، وهي المُتَابَعَةُ التَّامَّةُ ، أو) لم يروه عنه غيره ، ورواه (عن ابن سيرين غير أيوب ، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين ، أو عن النبي ﷺ صحابي آخر) غير أبي هريرة (فكلُّ هذا يُسمَّى مُتَابَعَةً ، وتَقْصُرُ عن) المُتَابَعَةِ (الأولى بحسب بُعْدِهَا مِنْهَا) أي بِقَدْرِهِ .  
(وتُسمَّى المُتَابَعَةُ شَاهِدًا) أيضًا .

(١) كما عند ابن عدي في «الكامل» (٢/٧١١ ، ٧١٢) في ترجمة الحسن بن دينار .



(والشاهد : أن يُروى حديث آخرُ بمعناه ، ولا يُسمَّى هذا متابعة) فقد حَصَلَ اختصاصُ المتابعة بما كان باللفظ ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا ، والشاهدُ أعمُّ ، وقيل : هو مَخْصُوصٌ بما كان بالمعنى كذلك . وقال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup> : قد يُسمَّى الشاهد متابعة أيضًا ، والأمرُ سهلٌ .

مثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد : ما رواه الشافعي في «الأم»<sup>(٢)</sup> عن مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : «الشَّهْرُ تِسْعٌ»<sup>(٣)</sup> وَعِشْرُونَ ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ ، وَلَا تُفِطُّوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ .

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظَنُّ قَوْمٍ أَنَّ الشافعي تفرَّد به عن مالك ، فعُدَّوه في غرائبِه ؛ لأنَّ أصحابَ مالكٍ رَوَوْهُ عنه بهذا الإسنادِ بلفظ : «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»<sup>(٤)</sup> .

لكن ؛ وَجَدْنَا للشافعي مُتَابِعًا ، وهو عبدُ اللَّهِ بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ ، كذلك أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ<sup>(٥)</sup> عَنْهُ عن مالك ، وهذه مُتَابَعَةٌ تَامَةٌ .

وَوَجَدْنَا لَهُ مُتَابَعَةً<sup>(٦)</sup> قَاصِرَةً فِي «صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ»<sup>(٧)</sup> مِنْ رِوَايَةِ

(١) «نزهة النظر» (ص : ١٠٢) .

(٢) «الأم» (٢/١٠٣) .

(٣) في «ص» : «تسعة» .

(٤) أَخْرَجَهُ : مالك (ص : ١٩٢) .

(٥) «صحيح البخاري» (٣/٣٤) .

(٦) في «ص» بعده : «تامة» ، وهو خطأ .

(٧) «صحيح ابن خزيمة» (١٩٠٩) .



عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبد الله بن عمر بلفظ: «فأكملوا<sup>(١)</sup> ثلاثين».

وفي «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> من رواية عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر بلفظ: «فاقدروا ثلاثين».

ووجدنا له شاهداً رواه النسائي<sup>(٣)</sup> من رواية محمد بن حنين، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بلفظه سواء.

ورواه البخاري<sup>(٤)</sup> من رواية محمد بن زياد، عن أبي هريرة، بلفظ: «فإن أغمي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»؛ وذلك شاهد بالمعنى.

\*\*\*

وَإِذَا قَالُوا فِي مِثْلِهِ : تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ أَوْ ابْنُ سِيرِينَ أَوْ أَيُّوبُ أَوْ حَمَّادٌ ، كَانَ مُشْعِراً بَانْتِفَاءِ الْمُتَابَعَاتِ ، وَإِذَا انْتَفَتْ مَعَ الشُّوَاهِدِ ، فَحُكْمُهُ مَا سَبَقَ فِي الشَّاذِّ .

(وَإِذَا قَالُوا فِي مِثْلِهِ) أي : الحديث (تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) زاد في «ص»: «العدة»، وهو خطأ، كما في «صحيح ابن خزيمة» (١٩٠٩)، و«نزهة النظر» (ص ١٠١).

(٢) «الصحيح» (١٢٢/٣). (٣) «سنن النسائي» (١٣٥/٤).

(٤) «صحيح البخاري» (٣٤/٣ ، ٣٥).



(أو ابن سيرين) عن أبي هريرة (أو أيوب) عن ابن سيرين (أو حماد) عن أيوب (كان مُشعراً بانتفاء) وجوه (المتابعات) فيه .

(وإذا انتفت) المتابعات (مع الشواهد ، فحكمه ما سبق في الشاذ) من التفصيل .

\* \* \*

وَيَدْخُلُ فِي الْمَتَابَعَةِ وَالِاسْتِشْهَادِ رَوَايَةُ مَنْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ ،  
وَلَا يَصْلُحُ لِذَلِكَ كُلُّ ضَعِيفٍ .

(وَيَدْخُلُ فِي الْمَتَابَعَةِ وَالِاسْتِشْهَادِ رَوَايَةُ مَنْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ ، وَلَا يَصْلُحُ  
لِذَلِكَ كُلُّ ضَعِيفٍ) كما سيأتي في ألفاظ الجرح والتعديل<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) وكما تقدم أيضًا في الفرع الثالث من الحديث الحسن .